IUGJEPS
Vol 28, No 1, 2020, pp 256 -278

ISSN 2410-3179

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الانسانية

تاريخ الإرسال (2018-08-08)، تاريخ قبول النشر (2018-10-22)

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس
(نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس)

اسم الباحث: د. رويد عادل أبو عمشة * 1

1 اسم الجامعة والبلد: قسم العلوم السياسية -جامعة النجاح - نابلس

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: Rowaid_amshah@yahoo.com

الملخص:

تناولت الدراسة وبإيجاز البحث عن إجابة للتساؤل الرئيس للدراسة، إلى أي مدى جاءت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس متوافقة مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة ذاتها؟ و ما هي أسباب إقدام الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) على الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، و نقل سفارة بلاده إليها ترسيخاً لهذا الإعلان؟ وهل يتوافق هذا السلوك مع دورها كراع لعملية التسوية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي؟.

وقامت الدراسة بتحليل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس، من خلال تحليل مواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه المدينة، بالتركيز على موضوع نقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.

ولتحقيق غايات البحث استخدم أكثر من منهج لدراستها ومنها، المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج السياسات الخارجية المقارنة.

كما واستعرضت الدراسة أهم الأسباب التي دعت الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) لاتخاذ هذا القرار، أهمها وجود فريق عمل محيط بالرئيس الأمريكي من أشد المناصرين لإسرائيل، ونشاط اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، و محاولة لكسب موقف الجماعات الإنجيلية المتصهينة، و الوضع العربي سيما بعد أحداث ما سمي بالربيع العربي.

كلمات مفتاحية: سياسة الولايات المتحدة، نقل السفارة، مدينة القدس.

The United States policy towards Jerusalem:
(The moving of the US embassy from Tel Aviv to Jerusalem)

Abstract:

This paper aims at tackling the issue of moving the US embassy from Tel Aviv to Jerusalem, through answering some of the focal questions, that is: To what extent does the US policy towards Jerusalem complies with purposes and objectives of the United Nations set forth in its charter? And what are the reasons which led the American President (Donald Trump) to declare his recognition of Jerusalem as the capital of Israel and therefore moving the embassy to honor this declaration? And lastly, whether this action complies with the US role as a broker to the Palestinian- Israeli peace process?

In order to reach an answer for these questions, we analyzed the policy of the United States of America towards the city of Jerusalem; through analyzing the positions of the past administrations in dealing with the issue of moving the embassy in particular.

To reach the goals set forth in this paper, we used the descriptive analytical approach and the comparative foreign policy approach.

The study also reviewed the main reasons that prompted the American President (Donald Trump) to take this decision; most importantly: the presence of the most steadfast Presidential advisors who are proponent to Israel, the leverage of the Zionist Lobby in the United States, and the President's attempt to win the position of the evangelical groups who are loyal to the Zionism. And lastly, the situation of the Arab world after the so-called Arab spring

Keywords: US Policy, Embassy transfer, Jerusalem City.

مقدمة:

يدور موضوع البحث حول دراسة وتحليل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس، من خلال تحليل مواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه المدينة، بالتركيز على موضوع نقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.

من المعلوم أن مدينة القدس هي قلب القضية الفلسطينية و التي هي عنوان الصراع العربي – الإسرائيلي، فسياسياً هي العاصمة الأبدية والموحدة لدولة إسرائيل من وجهة النظر الإسرائيلية، أما من وجهة النظر الفلسطينية فهي عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة المنشودة، ودينياً هي أرض الهيكل الذي بني المسجد الأقصى على أنقاضه حسب المعتقد اليهودي، و هي أرض الإسراء والمعراج لدى المسلمين، وفيها كنيسة القيامة التي تضم قبر السيد المسيح وفقاً للمعتقد المسيحي، فالمكانة الدينية لهذه المدينة المقدسة جعلت اللقاء إجبارياً بين القداسة والسياسة حيث تزداد الأمور تعقيداً.

و منذ الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية عام 1967، وهي ما تبقى من مدينة القدس التي احتلت عام 1948، شرعت إسرائيل بإحداث تغييرات ديمغرافية وسياسية وتشريعية عميقة، فقامت إسرائيل بتدمير حي المغاربة الملاصق لحائط البراق، (المبكى) وفقاً للتسمية اليهودية، لتوفير ساحة واسعة مجاورة لحائط البراق، وفي الشهر ذاته قامت بتوسعة حدود بلدية القدس من 6 كلم2 إلى 73 كلم2 ، بعد أن قامت الإدارة العسكرية الإسرائيلية بحل المجلس البلدي العربي المنتخب للمدينة، وفي 1980/7/30 أعلن الكنيست الإسرائيلي اعتبار القدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل من خلال قانون أساسي.

وعلى الرغم من مخالفة كل هذه الإجراءات للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، وللقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، إلا أن إسرائيل بذلت ولا زالت تبذل كل جهد ممكن لشرعنة هذه الإجراءات، واستمرت بالضغط من خلال حلفائها والمتعاطفين معها داخل الولايات المتحدة الأمريكية لنزع الاعتراف الأمريكي بهذه الإجراءات، من بينها الضغط لنقل السفارة الأميركية إلى القدس، إلى أن أتخذ الكونغرس الأمريكي عام 1990 هذا القرار، وأعاد إقراره بقانون عام 1995 (قانون نقل السفارة الأمريكية للقدس)، بعد أربعة أسابيع فقط من توقيع اتفاق أوسلو 2 (طابا) في البيت الأبيض، الذي نص على نقل السفارة الأمريكية للقدس حتى العام 1999، أو متى يحين الوقت المناسب.

وبعد أن أصدر الكونغرس الأمريكي قانون نقل السفارة، أرجأ رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية المتعاقبون نقل السفارة إلى مدينة القدس، وفقاً للقانون الذي يعطي الرئيس الأمريكي صلاحية التأجيل لمدة ستة أشهر، كونه هو المسؤول الأول عن السياسة الخارجية للدولة وفقاً للدستور الأمريكي.

ومع فوز (دونالد ترامب)، وتنصيبه الرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، سيما وأنه جاء بعد ثماني سنوات من حكم سلفه الديمقراطي (باراك اوباما) والتي انتهت ولايته بحالة من الجفاء ولو على الصعيد الشخصي بينه وبين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، انتعشت آمال الحكومة الإسرائيلية نظراً للوعودات التي اطلقها دونالد ترامب خلال حملته الانتخابية كمرشح عن الحزب الجمهوري بما يتعلق برؤيته للشرق الأوسط بشكل عام، و للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي على وجه الخصوص، والتي كانت مطابقة إلى حد بعيد لآراء ومواقف اليمين الإسرائيلي الحاكم، أهمها على سبيل المثال نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس.

المشكلة البحثية وتساؤلات الدراسة:

بعد مراجعة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس بشكل عام، و موضوع نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، من خلال رصد المواقف والقرارات والتصريحات الصادرة عن الإدارات الأمريكية المتعاقبة بهذا الشأن، منذ إدارة الرئيس الأمريكي (جورج بوش) الأب ولغاية تسلم الرئيس (دونالد ترامب) مهامه، تبين لنا أنه بالرغم من عدم الاعتراف الرسمي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بشرعية ضم إسرائيل للقدس أو باعتبارها عاصمة رسمية لها، إلا أن الولايات

المتحدة استمرت بتقديم الدعم لإسرائيل وبأشكال مختلفة، سواء بالدعم المباشر أو حمايتها حتى من الإدانة الدبلوماسية في المؤسسات الدولية على ممارساتها تجاه مدينة القدس، وعليه فإن المشكلة البحثية لهذه الدراسة تتحدد في السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى جاءت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس متوافقة مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة ذاتها؟

ويتفرع عنه تساؤلين فرعيين:

1- ما هي أسباب اعتراف الرئيس الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارة بلاده إليها؟

2- و هل يتوافق هذا الإعلان مع دور الولايات المتحدة كراعٍ لعملية التسوية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي؟.

أهمية البحث:

من الممكن أن يضيف البحث إسهاماً نظرياً في مجال السياسة الخارجية لدولة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية هامة وجوهرية في صراع أشمل، كالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، والعوامل المؤثرة في صياغتها، وبمراجعة أولية للدراسات التي تناولت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مدينة القدس بشكل عام، وتجاه موضوع نقل السفارة بشكل خاص، وجدنا ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بشكل منفصل على الرغم من أهميته، ومن ناحية ثانية فإن هذه الدراسة ربما تتيح الفرصة للقيام بدراسات أخرى حول السياسة الأمريكية تجاه مدينة القدس أو تجاه قضايا أخرى في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وتأتي الأهمية العملية لهذ البحث كونه يبحث في قضية هامة وهي نقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى القدس، و أن الولايات المتحدة دولة عظمى و دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، و أن التعرف على حقيقة ومضمون سياستها الخارجية سيكون ذا أهمية، خاصة إذا تم وضع تصور للتعامل معه في المستقبل.

أهداف البحث:

يهدف الباحث إلى دراسة سياسة للولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس بشكل عام وموضوع نقل السفارة الأمريكية لها، متخذاً من الفترة الزمنية المحصورة بين العام (1990م –2017م) كفترة مستهدفة لتحقيق هذا الغرض، وبحث مدى ارتباط هذه السياسة بالعوامل الداخلية داخل الولايات المتحدة ذاتها، أم أنها مبنية كسياسة خارجية بناء على المصالح والتوازنات.

و يمثل جزءاً مهماً من ضرورة فهم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، **وتفسير عوامل ودوافع التناقض والازدواجية في الخطاب السياسي الأمريكي المعلن تجاه استيطان مدينة القدس وتهويدها، باعتبار أن** السياسة الأمريكية تجاه مدينة القدس هي أحد المؤشرات الرئيسية على سياستها تجاه القضية الفلسطينية عامةً، وتبيان أنه هل كان هناك ثابت في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، أم أن هذه السياسة تتغير في كل مرحلة تبعا لظروفها أو بتغير الإدارة الأمريكية بين جمهورية وديمقراطية، أو تأثر هذه السياسة بالعلاقة الأمريكية _ الإسرائيلية، ووجود جماعات الضغط والمصالح.

فترة الدراسة ومبرراتها:

تعالج الدراسة الفترة الممتدة من عام (1990م–2017م) ويرجع اختيار الباحث لهذه الفترة لعدة عوامل أهمها:

1- شهدت تلك الفترة صدور أول قرار عن الكونغرس الأمريكي عام 1990 بنقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وأعاد الكونغرس إقراره بقانون عام 1995 (قانون نقل السفارة الأمريكية للقدس)، الذي نص على نقل السفارة الأمريكية للقدس حتى العام 1999، وفي تلك الفترة تبدلت الإدارات الأمريكية بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي أكثر من مرة، وهذا سيفيد في التعرف والمقارنة أنه هل يوجد تغير أم ثبات في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس حين تتبدل الإدارة بين الحزبين الجمهوري و الديمقراطي.

2- انتهت الدراسة بالعام 2017 والذي شهد تنصيب الرئيس (دونالد ترامب) كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية، و في ديسمبر/2017 قام الرئيس ترامب بإصدار إعلان اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل، واعتزام الولايات المتحدة نقل سفارتها للمدينة تجسيداً لهذا الإعتراف.

منهج البحث:

بعد تحديد موضوع البحث والمشكلة البحثية والتساؤلات التي تطرحها الدراسة، فإننا نرى بضرورة استخدام أكثر من منهج واحد لدراستها ومنها، **المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج السياسات الخارجية المقارنة.**

أما مصادر المعلومات الأولية التي يجب الرجوع إليها فتتمثل في **الخطاب السياسي المعلن** و القرارات و التصريحات والمواقف الصادرة بهذا الشأن عن مؤسسات الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية بكل تفرعاتها، والدراسات والكتابات التي تناولتها، والتي يمكننا أن نعتمد عليها في تحليل السلوك السياسي للدولة محل البحث.

الدراسات السابقة:

في دراسة للدكتور محمد رشيد عناب بعنوان: (موقف الولايات المتحدة من قضية القدس)، تناول فيها حقيقة الموقف الأمريكي من قضية القدس، و خلصت الدراسة إلى أن تتبع مواقف الولايات المتحدة منذ نشأة القضية الفلسطينية وحتى الآن يظهر تطور هذه المواقف سلبا لصالح "إسرائيل"، وأنه بالرغم من ظهور مواقف الإدارات الأمريكية أحيانا بالحياد، وأنها ضد الإجراءات "الإسرائيلية" في قضية القدس، إلا أنها عمليا عززت الإجراءات "الإسرائيلية" العملية في تهويد مدينة القدس.

وأن الولايات المتحدة عملت في كثير من الأحيان على تعطيل إصدار قرارات للأمم المتحدة في صالح قضية القدس من خلال استخدامها لحق النقض الفيتو، وفي النهاية قامت بتحييد الأمم المتحدة نهائيا في تقرير مستقبل مدينة القدس.

وفي دراسة أخرى للدكتور عبد الناصر سرور بين فيها أن المواقف الأمريكية من قضية الاستيطان في القدس خلال الفترة 1967 – 2009 اتسمت بالغموض تارة، وبالتناقض تارة أخرى، على صعيدي الخطاب المعلن والسلوك، و مع أنها حاولت دوما إظهار نفسها أنها مع الشرعية الدولية ومع تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، فقد تماشت مع المواقف الإسرائيلية تدريجيا إلى الحد الذي وصلت فيه إلى تطابق وجهة نظرها مع وجهة النظر الإسرائيلية، وذلك بفعل ضغوط الكونغرس الأكثر ارتباطا (من الناحية المصلحية) بالمنظمات اليهودية الأمريكية، واعتبارات التمويل السياسي، فضلا على التقاطع الفكري بين تيار المحافظين الجدد واليمين المسيحي من جهة والأيديولوجيا الصهيونية من جهة أخرى.

أما الباحث الفلسطيني وليد الخالدي في دراسة هامة بعنوان:(أرض السفارة الأمريكية في القدس، الملكية العربية والمأزق الأمريكي) بينت الدراسة أن الموقع المرتقب للسفارة الأميركية في القدس مُلك للوقف الإسلامي، و لعدد من اللاجئين الفلسطينيين صادرته إسرائيل منذ احتلالها مدينة القدس سنة 1948، وقامت مجموعة من الفلسطينيين بجمع الأدلة التي تثبت الملكية الفلسطينية لهذا الموقع، ولا زالت المتابعة جارية أمام المؤسسات الأمريكية.

و في دراسة أخرى نشرتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت للباحث والمؤرخ الفلسطيني المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية رشيد الخالدي بعنوان: (السياسة الأمريكية تجاه القدس)، أنه كان أساس سياسة الولايات المتحدة تجاه القدس قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 للتاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر عام 1947، الذي دعا لإبقاء مدينة القدس وجوارها جسماً منفصلاً تحت رعاية دولية، ومنذ ذلك الوقت لم تعترف الولايات المتحدة يوماً، بسيادة إسرائيل القانونية على أي جزء من القدس، تاركةً الأمر حتى يتم إقرار وضع المدينة القانوني خلال المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إلا أن الأمر اختلف بالسنوات الأخيرة.

ويتميز موضوع بحثنا هذا عن الدراسات السابقة أنه سوف يقوم بدراسة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس، انطلاقاً منها نحو دراسة موضوع نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس، مع تحليل الأسباب التي أدت إلى مثل

هذا القرار على المستوى الداخلي والخارجي للولايات المتحدة الأمريكية، وتبيان مدى تناقضها مع القانون الدولي، ويعتبر هذا البحث من أولى الدراسات الأكاديمية التي ستتناول هذا الموضوع .

تقسيم البحث:

يشتمل البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة، وتم تقسيم المبحثين إلى.

_ **المبحث الأول:** سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس.

_ المطلب الأول: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس قبل عملية التسوية.

_ المطلب الثاني: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس بعد عملية التسوية.

_ **المبحث الثاني:** نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.

_ المطلب الأول: الموقف الأمريكي من نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس قبل عملية التسوية.

_ المطلب الثاني: الموقف الأمريكي من نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس بعد عملية التسوية.

المبحث الأول: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس.

المطلب الأول: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس قبل عملية التسوية.

باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية الدولة العظمى ذات الحضور القوي والفاعل في الصراع العربي الإسرائيلي وفي القلب منه القضية الفلسطينية، فإن السياسة الأمريكية تجاه مدينة القدس تعكس موقفها تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام، ومن هنا كان لا بد من تحليل ودراسة السياسة الأمريكية تجاه مدينة القدس، سواء كان ذلك بالموقف الأمريكي المباشر من الاجراءات الإسرائيلية التي تقوم بها إسرائيل في المدينة لفرض واقع جديد، أو بالموقف الأمريكي في هيئة الأمم المتحدة، ومسارات القانون الدولي والمنابر الدولية المختلفة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت مساهمة فعالة في استصدار القرار رقم (181/د-2) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1947/11/29، و الذي بات يعرف بقرار تقسيم فلسطين، ليس بالتصويت لصالح القرار فقط، بل بممارسة الضغط على العديد من الدول للتصويت لصالح القرار، حيث تم تقسيم فلسطين إلى ثلاث كيانات منفصلة عربي بنسبة 43%، و يهودي بنسبة 56%، والثالث هو مدينة القدس وبيت لحم أقل من 1%، والتي تم التعامل معها ككيان منفصل خارج الكيانين المقترحتين العربي واليهودي، وتتولى الأمم المتحدة الإشراف عليه، من خلال مجلس وصاية تقوم على إدارته.

وفي أيار من العام 1948 قامت إسرائيل باحتلال مايقارب 78% من فلسطين التاريخية، و إنشاء دولة إسرائيل على هذه المساحة، وفرض واقع جديد في مدينة القدس حيث بات الجزأ الغربي منه ضمن حدود دولة إسرائيل، وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (194) بتاريخ 1948/12/11، والذي يدعو فيما يخص القدس إلى وحدة المدينة وتدويلها عبر لجنة توفيق دولية، حيث تقدمت الولايات المتحدة باعتبارها عضواً في هذه اللجنة باقتراح تشكيل مجلس عربي – إسرائيلي مشترك من أجل إدارة المدينة المقدسة، وتعيين مفوض عام من قبل الأمم المتحدة لإدارة المدينة[1]، ويعتبر الموقف الأمريكي هذا تراجعاً في عن فكرة تدويل المدينة، إلى تدويل الأماكن المقدسة فقط، و هنا نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية صوتت بعد ذلك بسنة واحدة فقط ضد القرار رقم (303) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1949/12/9، الذي أكد على ما جاء في القرار (181) بشأن بقاء القدس ككيان منفصل، تحت نظام حكم خاص تقوم على إدارته الأمم المتحدة ذاتها، وصوتت الولايات المتحدة ضد هذا القرار في الوقت الذي كانت فيه القدس ما زالت قابلة للتقسيم الجغرافي على النحو الذي كانت عليه

1 سعد وآخرون، الموقف الأمريكي وقضية القدس، ص(149).

منذ عام 1948، ولم يكن القول بضرورة بقاء القدس موحدة دون إنهاء احتلالها، منطلقاً من الالتزام الأميركي بفكرة تدويل القدس الواحدة الواردة في قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة في عام 1947.

إن احتلال إسرائيل لمدية القدس عام 1948 وإعلانها عاصمة لها بدلاً من مدينة تل أبيب في 23 يناير عام 1950 شكل انتهاكاً صارخاً لقرار التقسيم (181) الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي اعتبر شهادة الميلاد الرسمية لدولة إسرائيل، ونص على أن تبقى القدس تحت الإدارة الدولية*.

في حزيران عام 1967 أكملت إسرائيل احتلالها لما تبقى من فلسطين التاريخية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، و هضبة الجولان السورية و سيناء المصرية، وبذلك تكون قد احتلت الجزأ الشرقي من مدينة القدس الذي يضم البلدة القديمة بالإضافة للمواقع الدينية المقدسة كالمسجد الأقصى وكنيسة القيامة، التي كانت تحت السيادة الأردنية منذ العام 1948، وبطبيعة الحال كانت الأمور بالنسبة لمدينة القدس ساكنة ومستقرة نسبيا على ما كانت عليه منذ العام 1948.

بعد مرور أسبوعين على احتلال المدينة طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مشروعاً للسلام مؤلفاً من 5 نقاط، في خطاب للرئيس الأمريكي (جونسون) في 19 حزيران قال فيه (يجب أن يكون هناك إدراك كافٍ بالمصالح الخاصة للأديان العظيمة في الأماكن المقدسة)[1]، و شرعت إسرائيل بإحداث تغييرات ديمغرافية وسياسية وتشريعية عميقة، فقامت إسرائيل بتدمير حي المغاربة الملاصق لحائط البراق، (المبكى) وفقاً للتسمية اليهودية، لتوفير ساحة واسعة مجاورة لحائط البراق، وفي الشهر ذاته قامت بتوسعة حدود بلدية القدس من 6 كلم2 إلى 73 كلم2 ، بعد أن قامت الإدارة العسكرية الإسرائيلية بحل المجلس البلدي العربي المنتخب للمدينة، (و قامت السلطات الإسرائيلية بإعلان ضم الجزء الشرقي من المدينة في 28 حزيران/ يونيو 1967، حيث صدر عن وزارة الخارجية الأمريكية إعلان جاء فيه: "إن العمل الإداري المتسرع الذي اتخذ لا يمكن اعتباره على أنه يتحكم بمستقبل الأماكن المقدسة أو بوضع القدس، و إن الولايات المتحدة لم تعتبر قط أن مثل هذه الأعمال الأحادية الجانب من قبل أي من دول المنطقة على أنها تتحكم أو تلغي موضوع تدويل القدس)[2].

وفي الوقت الذي أعلنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية موقفها الرافض لكل الإجراءات الإسرائيلية الهادفة لضم القدس، إلا أنها شكلت في الوقت ذاته حماية دبلوماسية لها من الإدانة في الامم المتحدة، أو عدم إدانتها على أقل تعديل على اختراقها للقانون الدولي، في مخالفة صريحة للاجماع الدولي والقانون الدولي، لذلك نجدها امتنعت عن التصويت على القرارين رقم 2253، و 2254، الصادرين عن الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الطارئة المنعقدة بتاريخ 7/4، و 1967/7/14، الذين طالبا إسرائيل بوقف جميع إجراءاتها التي تهدف إلى تغيير وضع مدينة القدس، و امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 252 بتاريخ 21 أيار 1968، (الذي كان أول قرار موضوعي لمجلس الأمن يتصدى لقضية القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي، وبعد ضمها من قبل إسرائيل بمفردات واضحة لا لبس فيها)[3].

بقي الموقف الأمريكي على حاله طيلة الفترة المقبلة التي تعاقبت فيها إدارات الرؤساء (نيكسون، فورد، كارتر، ريغان)، و يمكن وصف الموقف الأمريكي بالرافض رسميا وعلنا للإجراءات الإسرائيلية الهادفة لفرض الأمر الواقع في المدينة المقدسة،

---

* نصت الفقرة (3أ) من قرار التقسيم رقم (181) والمتعلقة بالوضع لمدينة القدس، أن تصبح القدس تحت سيادة دولية، (تدويل القدس)، وهو أفضل وسيلة لحماية جميع المصالح الدينية في المدينة المقدسة، كما نص قرار التقسيم على جعل منطقة القدس– لا مدينة القدس وحدها – "منطقة بذاتها" وجعلها تضم بلدية القدس مضافاً إليها القرى المحيطة بها بحيث تكون قرية أبوديس أقصاها في الشرق، وبيت لحم أقصاها في الجنوب، وعهدت الجمعية العامة إلى مجلس الوصاية بوضع نظام خاص لمنطقة القدس على أن ترتبط بوحدة اقتصادية مع الدولتين.

للمزيد أنظر الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث، 1984، ص(548).

1 Government Printing office, Washington, United States Policy in Near East Crisis, p7.

2 عناب، الاستيطان الصهيوني في القدس، 1967–1993 ، ص(173).

3 شعبان، القدس في قرارات الأمم المتحدة ، ص (36)

ولكنها في الوقت ذاته لم تتخذ أية إجراءات لمنع إسرائيل من الاستمرار في ممارساتها، بل تعدى الأمر ذلك أن الولايات المتحدة في كثير من الأحيان وفرت الحماية الدبلوماسية لإسرائيل في المنظمات الدولية وحمتها من الإدانة، أو امتنعت عن التصويت في بعض الحالات التي تمت خلالها إدانة السياسة الإسرائيلية تجاه المدينة المقدسة، وفي أحيان أخرى صوتت لجانب تلك القرارات.

في محاولة منها لفرض الأمر الواقع وحسم الجدل ولو شكلياً حول ضم مدينة القدس قامت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 1980/7/30، بتمرير قرار في الكنيست الإسرائيلي بهذا الخصوص سمي بالقانون الأساسي لعام 1980، والتي تؤكد المادة الأولى منه على أن القدس العاصمة الموحدة لإسرائيل، و (رد عليها مجلس الأمن الدولي بقرار 478، حيث لم يعترف بالقانون الأساسي لإسرائيل بشأن القدس وغيرها من أعمال إسرائيل التي تستهدف تغيير معالم القدس، ودعا الدول إلى عدم قبول القرار وسحب بعثاتها الدبلوماسية من القدس، واعتبر ذلك القانون خرقاً للقانون الدولي ومبادئه العامة، وبقي القرار دون ربط بالفصل السابع من الميثاق، وامتنعت الولايات المتحدة من أصحاب المقاعد الدائمة عن التصويت عليه بمفردها)[1].

في فترة إدارة الرئيس الأمريكي (رونالد ريغان)، بدأت السياسة الأمريكية في التعامل مع مدينة القدس تتغير رويداً رويداً، وتعود أسباب هذا التغير إلى أن إدارة الرئيس ريغان تعاملت مع المنطقة من باب الصراع على النفوذ مع الاتحاد السوفييتي، خلال فترة الحرب الباردة، وأن دولة إسرائيل هي الحليف الذي يعتمد عليه في المنطقة، عدا عن الخلفية الأيديولوجية المحافظة للرئيس ذاته، ومن هنا يمكننا القول أن فترة الرئيس ريغان تميزت باستمرار السياسة الأمريكية التقليدية المناهضة للفلسطينيين من حيث الإصرار على عدم تميز القضية الفلسطينية وعدم اعتبارها قضية تحرر وطني ومقاومة مشروعة.

فانتقلت من مرحلة الصمت على الإجراءات الإسرائيلية في المدينة، وحمايتها من الإدانة في المحافل الدولية، إلى مرحلة التصريح بما يتماشى والمصلحة الإسرائيلية، رغم معارضة ذلك للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، واتضحت معالم هذه السياسة بشكل جلي، وفي تصريح للرئيس ذاته قال: (إن المستوطنات غير ضرورية ولكنها ليست غير شرعية)، وتأكيداً لهذه السياسية صرح مساعد سكرتير البيت الأبيض (ايجن ف. روستو)، في إحدى المقابلات بتاريخ 2 شباط 1981، قائلاً: (فيما يتعلق بالضفة الغربية والاستيطان هنالك فأنا اختلف مع الإدارة الأمريكية السابقة عندما أشاروا إلى أن الاستيطان في الضفة الغربية غير قانوني، فالمستوطنات في الضفة ليست غير قانونية – حتى وفقاً لقرارات الأمم المتحدة التي جعلت من الضفة الغربية منطقة مفتوحة لجميع الناس عرباً ويهوداً على حد سواء، من وجهة نظر الرئيس ريغان فإن المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية ليست غير قانونية، ولكنها أمر غير محبب واستفزازي)[2].

وفي هذا الصدد، طرح الرئيس ريغان مبادرة لإنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، على أساس مبادلة الأرض بالسلام، وذلك طبقا للقرار رقم 242 واتفاقيتي كامب ديفيد، و تضمنت المبادرة رفض تقسيم مدينة القدس، والتي يجب أن تبقى موحدة دون تقسيم، وأن وضعها النهائي يتقرر بالتفاوض[3].

المطلب الثاني: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس بعد عملية التسوية.

لم تختلف سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس في عهد الرئيس (جورج بوش الأب) عن سابقتها، بل ازداد الأمر وضوحاً في ابتعاد الولايات المتحدة عن قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بمدينة القدس، وقد ألقت التطورات و الأحداث العالمية الجسيمة بظلالها على تلك الحقبة الزمنية، فكان لانهيار الاتحاد السوفييتي نتائج هامة كتربع الولايات المتحدة الأمريكية على رأس النظام الدولي دون منازع، و دخلنا مرحلة النظام العالمي الجديد في عالم أحادي القطبية، ولا يقل أهمية التطور

1 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي، ص(288).
2 Report on Israeli Settlement, PP.4-5
3 أبو خلف وآخرون، دراسات فلسطينية، ص(192).

الهام على المستوى الإقليمي وهو الغزو العراقي للكويت عام 1990، فكانت المصلحة الأمريكية تقتضي تشكيل ائتلاف دولي للحرب على العراق، في المقدمة منه الدول العربية وبالذات دول الخليج ومصر، مما كان ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ على نوع من التوازن في العلاقة مع إسرائيل وتلبية بعض المطالب العربية والفلسطينية.

وفور الانتهاء من الحرب على العراق وتحرير الكويت، أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، ودعت أطراف الصراع لحضور المؤتمر الدولي للسلام في مدريد، وبعد موافقة الدول العربية على حضور المؤتمر وافقت إسرائيل بشروط، ومنها ما يتعلق بتشكيلة الوفد الفلسطيني و مدينة القدس، (لن يكون هناك وفد فلسطيني مستقل مقابل الوفد الإسرائيلي المستقل، وإنما يكون الوفد الفلسطيني جزءاً من فريق أردني – فلسطيني مشترك، على أن لا يكون أحداً منهم من سكان القدس الشرقية، أو من الشتات، أو على صلة بمنظمة التحرير)[1].

وبموافقة الجانب الفلسطيني على الحضور ضمن الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إزالة بعض التخوفات الفلسطينية التي أثيرت كشروط إسرائيل للتمثيل الفلسطيني ومصير مدينة القدس و أوضحت موقفها في رسالة التطمينات الموجهة إلى الفلسطينيين قبل انعقاد مؤتمر مدريد، وذلك عندما أشارت إلى مدينة القدس: (يجب ألا تكون مطلقا مدينة مقسمة، ووضعها النهائي يجب أن يحدد من خلال المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي)[2].

و في تلك المرحلة بدأت تتعالى الأصوات في الداخل الأمريكي نتيجة لنشاط اللوبي الصهيوني الفاعل داخل الولايات المتحدة للمطالبة بضرورة حسم قضية القدس لصالح دولة إسرائيل وذلك في خطوة استباقية لتقرير مصيرها في أية مفاوضات قادمة، حيث قام السناتور (دانييل مونيهان) و زملاء له في مجلس الشيوخ بتقديم مشروع قرار ينص على بقاء القدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل، بتاريخ 1990/3/22، و تبنى الكونغرس الأمريكي القرار بعد يومين فقط، (وفي رد الرئيس بوش على تلك الخطوة قام بتوضيح موقفه عبر رسالة بعثها لرئيس بلدية القدس (تيدي كوليك) بتاريخ 1990/3/31، والتي أكد فيها أن القدس يجب أن لا تقسم ثانية، هكذا كانت وما تزال سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وتلك سياستي)[3].

و حين اندلاع مواجهات بين مصلين فلسطينيين في المسجد الأقصى والشرطة الإسرائيلية سقط ضحيتها أكثر من عشرين فلسطينيا وإصابة 150 آخرين، في 1990/10/8 عقد مجلس الأمن اجتماعا واتخذ القرار رقم (673) الذي صدر بتاريخ 1990/10/12، (بالإضافة لإدانته للأحداث وتأييده لقرار الأمين العام بإرسال بعثة للأراضي الفلسطينية لتقصي الحقائق التي رفضت إسرائيل استقبالها، صدر القرا (681) الذي أصر على إرسال لجنة التحقيق، وأدان وشجب الموقف الإسرائيلي من المدنيين في القدس، كما طالب إسرائيل بالالتزام بمسئولياتها القانونية المقررة بموجب اتفاقية جنيف بما يخص حماية المدنيين وقت الحرب وانطباقها على الأراضي التي تحتلها إسرائيل، لكنهما خليا من القواعد الأساسية في قانون الاحتلال الحربي، واتخذ القراران بالاجماع بين كل أعضاء المجلس بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية)[4].

علماً أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قامت قبل ذلك وفي أيار 1990، باستخدام حق النقض"الفيتو" لإسقاط مشروع قرار لمجلس الأمن يعتبر المستوطنات في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس غير شرعية.

ولم يختلف الموقف الرسمي المعلن للولايات المتحدة الأمريكية من الاستيطان بمجمله عنه تجاه الاستيطان في مدينة القدس حيث عبر عنه الرئيس بوش بقوله (إن موقفي هو أن السياسة الأمريكية تقول أننا لا نؤمن بإقامة مستوطنات جديدة في الضفة

1Journal of Palestine Studies, The Palestinian Israeli Peace: Negotiations: An Ore review and Assessment spring, pp.5-6.

2 السيد، نشاط ووثائق الأمم المتحدة،" ص (27).

3الأسدي، المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية، ص(158).

4 للمزيد أنظر: شعبان، القدس في قرارات الأمم المتحدة، ص(44-45).

الغربية أو في "القدس الشرقية"، وسأدين هذه السياسة وسأتخذ القرارات الملائمة، لأرى إذا ما التزم "الإسرائيليون" بهذه السياسة، وهذا هو موقفنا الثابت – ونرى أنه موقف بناء لإحلال السلام إذا ما كانت "إسرائيل" تريد السير فيه)[1].

على الرغم من توقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) 1993/9/13 في حديقة البيت الأبيض وبرعاية الولايات المتحدة الأمريكية، و استفرادها برعاية كل المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، التي تلت هذا الإعلان، إلا أن هذا الدور لم يتناسب أو يتوافق مع موقف إدارة الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) من الإستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس، وأصبحنا أمام تصنيفات جديدة للمستوطنات و أنه هناك فرقاً بين المستوطنات القائمة والجديدة، و الفرق بين البناء على أساس تلبية الحاجة في الزيادة السكانية عنه في حالات أخرى، علماً أن كل التصنيفات السابقة لا أساس لها في القانون الدولي الذي يعتبر الاستيطان بمجمله مخالف لقرارات الشرعية الدولية، واتفاقات جنيف، وتراجعت إدارة الرئيس كلينتون عن وصف الأنشطة الإستيطانية بأنها أعمال أحادية الجانب، و اكتفت بالقول أنها تضر بعملية السلام، (حيث لم تول إدارة الرئيس (بيل كلينتون) أية معارضة لمصادرة الأراضي والنشاطات الاستيطانية في "القدس الشرقية"، ورفضت أن تصف الاستمرار ببناء المستوطنات في "القدس الشرقية" على أنه عمل أحادي الجانب، كما كانت تصفه الإدارات الأمريكية السابقة)[2].

وذهبت إدارة الرئيس (بيل كلينتون) إلى أبعد من ذلك حيث أعلنت تأييدها لتوسيع المستوطنات القائمة لتتناسب مع النمو الطبيعي للسكان المستوطنين، الذي عبر عنه مساعد وزير الخارجية الأمريكي، (إدوارد دجرجيان)، في جلسة استماع أمام اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية في الشرق الأوسط، بقوله (يوجد سماح في سياسة الولايات المتحدة ليس للتوسع بل لاستمرار النشاطات الاستيطانية في المستوطنات القائمة، وهذا بطبيعة الحال وفقاً للنمو الطبيعي للسكان ووفقاً للحاجات الضرورية الفورية في تلك المستوطنات)[3].

شهدت فترة إدارة الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) تحولات وصفت بالهامة فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه مدينة القدس، وتجاه قضية الاستيطان في الأراضي الفلسطينية عامة، سيما وأن هذه الإدارة كانت الراعية الوحيدة لعملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، و لم تقف تلك التغيرات عند حد اختلاق ما يمكن تسميته مفاهيم جديدة، أو توصيفات جديدة للاستيطان الإسرائيلي وتقسيمه بين مستوطنات قائمة وأخرى جديدة، أو قبول ما يعتبر منه استجابة للنمو الطبيعي في عدد السكان، وفي تبرير تنصلها من اتخاذ موقف كانت تعتبر أن قضية الاستيطان أو قضية القدس هي ضمن القضايا التي سيتم التفاوض عليها والتقرير بها لاحقاً بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، و ليس في أروقة الأمم المتحدة، (وبلغ الموقف الأمريكي قمة تطوره السلبي بعد اتفاقية أوسلو ما بين منظمة التحرير و إسرائيل في أيلول 1993، وذلك من خلال موقف المسؤولين الأمريكيين الذي يقولون إن مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات في القدس الشرقية، لا يجب معالجته في الأمم المتحدة أو مجلس الأمن بل هو من اختصاص "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية)[4].

ولم تقف الأمور عند حد تحييد الأمم المتحدة ومنظماتها في ما يخص القضية الفلسطينية، فعارضت بشدة القرارات والبيانات التي تصدر عن الأمم المتحدة التي تتناول وضع القدس النهائي والمستوطنات والسيادة عليها بل تجاوزت الولايات المتحدة ذلك بأنها وقفت ضد إدانة إسرائيل في الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي على هذه الممارسات عدة مرات، (وفي محاولة للوقوف على الرؤية الأمريكية للقدس فإننا نجد أن موقف الإدارة الأمريكية حتى خلال تلك العقود كان يتميز بانفصام حاد ملحوظ بين القول والعمل، ففي حين تشجب طيلة فترة الدراسة تدابير إسرائيل في القدس وتستنكرها وتطالب بإلغائها أو تعتبرها لاغية، أو

1 Report on Israeli Settlement, Jerusalem Primer. P.6.
2 Report on Israeli Settlement, Ibid. P.6.
3 Report on Israeli Settlement, Ibid. PP.1.6.
4 Report in Israeli Settlement. Ibid, P.6

غير مشروعة، أو مخالفة لقرارات الأمم المتحدة، نجدها تمتنع عن التصويت على أغلبية قرارات الجمعية العامة الصادرة حول القدس)[1].

وبالعودة لسجلات التصويت الخاصة بمدينة القدس في مجلس الأمن الدولي (نستنتج أن الاتجاه الغالب لها هو التصويت بالمعارضة على القرارات الخاصة بمدينة القدس، إذ نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية من مجموع (9) قرارات عرضت على مجلس الأمن خاصة بالقدس بمختلف جوانبها صوتت بالمعارضة على (7) قرارات أي بما نسبته 77%، وصوتت بالامتناع على قرارين أي بما نسبته 23%، ولم تصوت بالتأييد على أي قرار)[2].

لقد ترجم تصويت الولايات المتحدة الأمريكية على القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، أن الموقف الأمريكي من قضية القدس أصبح يرى فيها مكاناً متنازعاً عليه بعد أن كان يرى فيها أرضاً محتلة، (وهو الموقف الذي بان بكل وضوح بعد اتفاقات أوسلو سنة 1993، ولما كان مضمون قرارات الجمعية العامة حول القدس يتعارض مع الموقف الأمريكي فقد بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جل جهدها في سبيل استبعاد أي دور للأمم المتحدة في جانب مهم من جوانب القضية الفلسطينية، باعتبار أنها قضية مفاوضات)[3].

وبسبب سياسة الولايات المتحدة هذه (أصبحت القرارات التي تصدر عن مجلس الأمن الدولي بخصوص القدس تتراجع شكلاً وموضوعاً فمن حيث العدد فقد قلت، ومن حيث الموضوع أن مبادئها انكمشت وتقلصت، وبدلا من أن تتعمق وتتأسس اكتفت بالأماني و الآمال والأحلام، وبقيت هذه القرارات دون أية جزاءات دولية صغرت أم كبرت، ودون أي برنامج زمني محدد أو سقف زمني على وجه التحديد لتنفيذ ما ورد فيها)[4*].

وفي الحالات التي سمحت الولايات المتحدة فيها بصدور قرار عن مجلس الأمن الدولي يدين إسرائيل، فعلت ذلك بعد تفريغ القرار من مضمونه، و تجدها تبرر ذلك لإسرائيل وأنصارها في داخل الولايات المتحدة، وعقب مجزرة الحرم الإبراهيمي في شباط 1994، أصدر مجلس الأمن قراراً أدان فيه إسرائيل، وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على القرار وسمحت بمروره بعدم استخدامها الفيتو، و قال نائب الرئيس الأمريكي (آل غور) مبرراً ذلك (أن الولايات المتحدة قد امتنعت عن التصويت على جزء من قرار مجلس الأمن، هذا الجزء من القرار الذي أشار إلى أن القدس الشرقية هي أرض محتلة، لأن ذلك قد يعيق استئناف المفاوضات، وأنه لو كان ذلك الجزء من القرار الذي أشار إلى "القدس الشرقية" في "صلب القرار" وليس جزء من "مقدمته" لاستعملت الولايات المتحدة في هذه الحالة "الفيتو"، بدلاً من "الامتناع" عن التصويت)[5].

وحول الموقف الأمريكي من قضية القدس في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية التي انفردت الولايات المتحدة برعايتها يقول عضو الوفد الفلسطيني إلى قمة كامب ديفيد 2000 أكرم هنية: (في كافة المفاوضات التي جرت بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي منذ أوسلو وحتى كامب ديفيد امتنعت إسرائيل عن الحديث عن قضية القدس طالبة ترك هذا الموضوع باستمرار لمفاوضات الحل النهائي، ومع ذلك فقد جرت بعض المحاولات الإسرائيلية "الخجولة" لطرح مسألة السماح لليهود بالصلاة في الحرم القدسي، وقد أصبحت هذه المحاولة في قمة كامب ديفيد مطلباً إسرائيلياً تتبناه الولايات المتحدة ويرتبط به أيضاً إصرار

1 Gergen, David R. Preparing American Foreign Policy For the 21 Century, 1999.p.21.

2 أبو عمشة ،السلوك التصويتي للولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، 1988-2008، ص(152).

3 Mahee,Optimism and Advice about America and The World of The Twenty – First Century, p.(31).

4 شعبان،القدس في قرارات الأمم المتحدة، ص (51).

* من هذه القرارات التي حملت الأرقام التالية: 1265 لعام 1999، 1296 لعام 2000، و 1322، 1325 لعام 2000، و 1397، 1402، 1403، 1435، 1435 لعام 2002، و1515 لعام 2003، 1544 لعام 2004، والقرار 1850 لعام 2008.

5Hearings of the Foreign Operators, Sub- Committee, Wednesday 2.3. 1994.

على فرض السيادة الإسرائيلية على الحرم "لأن الهيكل موجود تحت أرض الحرم" حسب زعمهم فكان الطرح صاعقاً في استفزازه للفلسطينيين وكان التبني الأمريكي الكامل له مدعاة لسخط فلسطيني شديد)[1].

واعتبرت مدينة القدس هي القضية التي كانت سبباً في فشل قمة كامب ديفيد في التوصل لتسوية تنهي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وذلك لحساسية هذا الموضوع وتشابكه الديني و السياسي، و في محاولة لتدارك الموقف حاولت الإدارة الأمريكية تقديم بعض الاقتراحات التي لم تغادر مربع الموقف الإسرائيلي، و تم تقديم بعضها باسم الرئيس (بيل كلينتون) شخصياً، وتحدثت في مجملها عن مفهوم "الوصاية لا السيادة"، أي الحراسة الفلسطينية للأماكن المقدسة، المساجد والكنائس (من الممكن أن يتم تقسيم القدس القديمة، بحيث يمكن وضع الحي الإسلامي والحي المسيحي، تحت السيادة الفلسطينية، على أن يتم قبول الصفقة كاملة، فيما يخص الحدود واللاجئين والأمن، ويتم في الوقت ذاته وضع الحي اليهودي والحي الأرمني تحت السيادة الإسرائيلية، أما الحرم فسيكون تحت وصاية فلسطينية وسيادة إسرائيلية)[2].

وفي مثال صارخ على الإنحياز الأمريكي لصالح إسرائيل في تلك القمة قال مارتن إنديك وهو أحد الأعضاء الرئيسيين في الطاقم الأمريكي الذي يرعى أعمال القمة، حينما شاهد التمسك الفلسطيني بسيادة فعلية في القدس الشرقية وليست صلاحيات إدارية فقط، فتدخل موجهاً حديثه للوفد الفلسطيني:(بن غور يون أقام دولة إسرائيل من دون القدس، وفي الإمكان أن تنجزوا إقامة الدولة الفلسطينية غدا وفق هذه القاعدة)[3].

ولم تكن إدارة الرئيس (بوش الابن) إلا مثالاً إضافياً صارخاً على الانحياز الأمريكي لإسرائيل، محكومة بالبعد الأيديولوجي الذي حكم أركان تلك الإدارة بحكم أن غالبيتهم كانت تنتمي لمعسكر المحافظين الجدد في الحزب الجمهوري، زد على ذلك أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ألقت بظلالها على تحركات وأولويات تلك الإدارة في المنطقة، (وقد توج انحياز هذه الإدارة إلى جانب "إسرائيل" عندما قام بوش الابن بالتوقيع على قرار للكونغرس الأمريكي باعتبار القدس الموحدة بشقيها المحتل عام 1948 والمحتل عام 1967 العاصمة الأبدية لدولة "إسرائيل" وذلك يوم الاثنين في 2002/9/30، ولتخفيف حدة رد الفعل العربي على هذا الإجراء غير المسبوق قال الرئيس الأميركي (بوش الإبن) إن البند 214 المتعلق بالقدس في قانون العلاقات الخارجية الجديد الذي قمت بتوقيعه أمس "يتعارض بطريقة غير مقبولة مع سلطات الرئيس الدستورية بشأن السياسة الخارجية للأمة والإشراف على الشق التنفيذي، وأكد أن سياسة بلاده بشأن القدس لم تتغير رغم توقيعه على القانون المشار إليه، وركز على أن قضية القدس حلها يتم في إطار مفاوضات السلام بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين"، كما أكد في رسالة للنواب الأميركيين أرفقها بنص القانون أنه يحتفظ بحق تجاهل بعض بنوده التي تخالف مسؤوليته في السياسة الخارجية)[4].

قامت إدارة الرئيس بوش الإبن بتشريع الاستيطان الإسرائيلي، ليس في القدس الشرقية فحسب، بل في بقية المناطق، وذلك بنصها على إزالة البؤر الاستيطانية غير المرخصة فقط، ذلك يعني أن المستوطنات التي حصلت على ترخيص – من سلطات الاحتلال– هي شرعية وقانونية، وفي ذلك مخالفة صريحة للقانون الدولي الذي يعتبر إسرائيل دولة إحتلال ولا يحق لها منح أي ترخيص أو إحداث أي تغيير، ويعتبر هذا الموقف تحولاً كبيراً في سياسة الولايات المتحدة، التي كانت ترى أن جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك في "القدس الشرقية"، غير شرعية وتشكل انتهاكا لاتفاقيه جنيف الرابعة.

1 هنية، أوراق كامب ديفيد، ص (56).

2 قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات، من أوسلو إلى خريطة الطريق 2، مفاوضات كامب ديفيد "طابا واستوكهولم"– 1995–2000، ص(302).

3 أبو عمشة، الطرف الثالث في المفاوضات"دور الولايات المتحدة في رعاية مشاريع التسوية في الصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي"كامب ديفيد 2000 نموذجا"، ص (117).

4 الجزيرة نت، 2002/10/1.

وفي محاولة من اللوبي الصهيوني استثمار صعود تيار المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، استصدر قرار من الكونغرس الأمريكي يتعلق بمدينة القدس و بأغلبية ساحقة –407 مؤيدين، 9 معارضين، وامتناع 3 عن التصويت–، حيث تضمن القرار[1]:

(مطالبة الإدارة الأمريكية بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل "لا تقبل التقسيم"، وذلك قبل اعتراف الولايات المتحدة بالدولة الفلسطينية، وأن لا تعترف الولايات المتحدة بالدولة الفلسطينية إلا بعد اعتراف المجتمع الدولي بالقدس عاصمة لإسرائيل، وقد احتوى نص القرار على مغالطات تاريخية ودينية كبيرة)*

اتسمت بداية فترة الرئيس (باراك أوباما) بمحاولته فتح صفحة جديدة مع العالم العربي والإسلامي الذي تأزمت علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الإبن، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وفي محاولة لتصحيح المسار أراد الرئيس اوباما مخاطبة العالم العربي مباشرة، ومن جامعة القاهرة قام بإلقاء خطاب موجه للعالم العربي، وتحدث فيه عن حل القضية الفلسطينية، وقال "أعتقد أن الفلسطينيين يشعرون بمرارة يمكن أن تؤدي إلى وضع خطير"، وطالب إسرائيل بوقف الإستيطان في الأراضي المحتلة فوراً، مما شجع القيادة الفلسطينية على أن تتمسك بهذا المطلب فيما بعد كشرط لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية– الفلسطينية، مبررا ذلك بأن أعمال البناء تنتهك الاتفاقيات السابقة وتقوض جهود تحقيق السلام، وقال مخاطباً إسرائيل: (إن بناء وحدات سكنية جديدة في مستوطنات القدس قد يؤدي إلى موقف خطير جدا يساهم في إثارة حفيظة الفلسطينيين والإضرار باحتمالات السلام، و أضاف: "أعتقد أن التوسع في بناء المستوطنات في القدس لا يسهم في أمن إسرائيل، بل سيصعب عليها إقامة السلام مع جيرانها)[2].

إلا أن الممارسة العملية لإدارة الرئيس أوباما اختلفت عن ما تم إعلانه في البداية، ويعزوا البعض ذلك لعاملين هامين أولهما هو نشاط اللوبي الصهيوني الفعال في واشنطن، و ثانيهما هو الأحداث التي ألمت بالمنطقة وما عرفت إعلامياً بالربيع العربي، والتي احتلت الأولية في أجندة الإدارة الأمريكية، و ادعاء إسرائيل أن الوضع الإقليمي غير مستقر ولا يساعد على أية تسوية سياسية، عوضاً عن استغلالها لهذه الظروف لفرض وقائع جديدة على الأرض سيما في مدينة القدس المحتلة، وعلى الرغم أن الموقف المعلن لإدارة الرئيس أوباما هو التمسك بحل الدولتين، و إدانتها للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، على لسان نائب الرئيس جون بايدن (في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الفلسطيني عباس أدان قرار إسرائيل بناء 1600 وحدة استيطانية جديدة شمال القدس، مؤكداً أن هذه الخطوة من شأنها تقويض الثقة مع الفلسطينيين للتوصل إلى النتائج المنشودة من المفاوضات، مشددا على أنه لا بديل عن تحقيق حل الدولتين)[3].

إلا أن إدارة الرئيس "باراك اوباما" طالبت الجانب الفلسطيني عدة مرات بالعودة للمفاوضات دون الوقف الإسرائيلي التام للانشطة الاستيطانية، ومارست الضغوط من أجل ذلك، وحينما حاولت القيادة الفلسطينية التوجه لمجلس الأمن الدولي

---

1 بسيوني، القدس بين فرض الأمر الواقع والتهويد، صحيفة الأهرام.

* وفيما يلي ترجمة لبعض بنود القرار: من أجل توفير الاعتراف بالقدس كعاصمة غير مقسمة لإسرائيل قبل اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالدولة الفلسطينية ولغايات أخري، فان مجلس الشيوخ والكونغرس الأمريكي توصل إلي هذه النتائج:

1– لقد كانت القدس عاصمة الشعب اليهودي لأكثر من 3 آلاف عام.

2– لم تكن القدس أبدا عاصمة لأي دولة أخري غير الشعب اليهودي.

3– القدس مركزية لليهودية وقد ذكرت في التوراة، إنجيل اليهود، 766 مرة.

4– لم تذكر القدس بالاسم في القرآن.

5. نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلي القدس سيعبر عن دعم الولايات المتحدة المتواصل لإسرائيل وللقدس غير المقسمة.

2 Obama, 2009

3 Bayden, 2015

لاستصدار قرار يدين الإستيطان الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض الفيتو ومنعت صدور القرار وذلك في شهر فبراير 2011.

لكن في الأيام الأخيرة لحكم الرئيس (باراك أوباما) و تحت وقع توتر علاقته برئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) مررت الإدارة الأمريكية – بعدم استخدام الفيتو– القرار رقم (2334) الصادر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ 2016/12/23 الذي أدان الإستيطان الإسرائيلي، و نص القرار على مطالبة إسرائيل بوقف الاستيطان في الضفة الغربية، بما فيها القدس.

المبحث الثاني: نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس

المطلب الأول: الموقف الأمريكي من نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس قبل عملية التسوية.

يعتبر توقيع الرئيس الأمريكي (رونالد ريغان) في اليوم قبل الأخير من أيام ولايته الثانية، الموافق 1989/1/18 على عقد شراء – استئجار لمدة 99 عاماً – لقطعة أرض تقع في المنطقة الحرام الواقعة بين القدس الغربية والقدس الشرقية على أساس خط الهدنة 1949، لبناء مقر للسفارة الأمريكية عليها، بمثابة أول خطوة عملية تتخذ من قبل الإدارة الأمريكية – السلطة التنفيذية– بشأن مدينة القدس، وذلك خلافاً للكونغرس – السلطة التشريعية – الذي كان يطالب بشكل دائم بنقل السفارة الأميركية الى القدس، والاعتراف الأميركي الواقعي Defacto – بالقدس الموحدة تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي عاصمة لإسرائيل.

ويذكر أن الأرض التي قامت الولايات المتحدة باستئجارها بهدف إقامة مقر السفارة الأمريكية عليها تعود ملكيتها للأوقاف الإسلامية، وفي جزء منها أملاك خاصة لعائلات فلسطينية تم تهجيرها عام 1948، فعلى الرغم من الادعاء الإسرائيلي والأميركي بأن قطعة الأرض تقع في القدس الغربية، فإن مجرد نقل السفارة الأميركية الى القدس الغربية أو إلى المنطقة الحرام، هو مخالفة صريحة للقانون الدولي الذي لا زال يتعامل مع مدينة القدس بشقيها الغربي والشرقي مدينة دولية، و لم يعترف بعد العام 1948 لا بالسيادة الإسرائيلية على القسم الغربي منها، ولا بالسيادة الأردنية على القسم الشرقي منها.

يذكر أن الموقع المراد إقامة السفارة الأمريكية عليه والمعروف بثكنة "اللنبي" القسيمة "17" (كان قد تمت مصادرتها من قبل المندوب السامي البريطاني عام 1930 لاعتبار المصلحة العامة، وفي العام 1942 تم نقل ملكيتها لوزارة الحربية البريطانية عن طريق (البيع بلا مقابل)، و في نيسان 1965 قامت الحكومة الإسرائيلية بشرائها من بريطانيا بمبلغ 140000 جنيه استرليني)[1].

ومن الجدير بالملاحظة أن القسيمة 17 تظهر، في سجل ملكية الأراضي في القدس (الطابو) على أنها جزء من وقف إسلامي حين صادرها المندوب السامي البريطاني في فلسطين بتاريخ 1930/9/27.*

من الجدير ذكره أن ملاك قطعة الأرض المذكورة ومؤسسات القدس كلفوا المحامي جورج سالم للتحدث باسمهم، و أرسل أكثر من رسالة للإدارة الأمريكية ممثلة بوزارة الخارجية يؤكد فيها أن عقد البيع باطل لأن الحكومة الإسرائيلية لا تملك من الناحية القانونية قطعة الأرض وبالتالي حق التصرف بها، (وباختصار فإن قسماً كبيراً من عقار القدس يخص بعضه الوقف الإسلامي ويملك بعضه الآخر ملاك أفراد ملكية خاصة، ولاتملكه دولة إسرائيل_ على عكس ما تعتقده وزارة الخارجية على ما يبدوا، وبناء عليه فإن صدقية اتفاقية استئجار عقار القدس من الحكومة الإسرائيلية هو موضع شك كبير)[2].

وكما يقول الخبير القانوني "فرانسيس بويل" (أن اتفاقية الايجار تمثل خرقاً فاضحاً للقانون الدولي، وبخاصة اتفاقية لاهاي المتعلقة بالقانون الحربي التي تشكل الولايات المتحدة أحد أطرافها"، وبأن هذا القانون واتفاقية الاستئجار "يخرقان الدستور

1 مذكرات متبادلة بين حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية وحكومة إسرائيل: Her Majestys Office, Treaty Series,No.53 (1965),p.12.

* القسيمة 17 هي جزء من الوقف الخليلي، وقد صودرت هذه الأرض من سعد الدين الخليلي، بصفته متولي الوقف.

2 الخالدي، أرض السفارة الأمريكية في القدس – الملكية العربية والمأزق الأمريكي، ص (64).

الأميركي نفسه وفقاً للمادة الخاصة بأولوية القوانين الواردة في الدستور، والتي تكرس أولوية الاتفاقات والقوانين الدولية على القوانين المحلية)[1].

حيث شهدت الفترة الرئاسية الثانية للرئيس الأمريكي "رونالد ريغان" محاولات يمكن اعتبارها البدايات العملية للحصول على قرار يقضي بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، حيث وافقت اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي في 1984/10/1على مشروع قرار نقل السفارة الأمريكية ومقر السفير الأمريكي من تل أبيب إلى القدس في أقرب وقت، ولم يتم عرضه على الكونغرس الأمريكي للمصادقة عليه، (وفي عام 1985 أضاف مجلس الشيوخ مشروع تعديل على لائحة الأمن الدبلوماسي ينص على أن بناء سفارة جديدة في "إسرائيل" يجب أن يكون في القدس فقط، لكنه لم يتم أيضاً؛ وكانت لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس قد نظرت بالقرار رقم 352 الذي يوصي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، غير أن اللائحة جُمّدت، وبعد تعديل قانون "هيلمز" في 1988 كان من شأن الكونغرس أن يفتح الطريق أمام إقرار بناء منشأتيْن دبلوماسيتيْن يتم بناؤهما بصورةٍ متزامنةٍ في تل أبيب والقدس، ويمكن لأي منهما أن تستخدم سفارة لأمريكا، وتترك للرئيس الأمريكي حرية القرار في هذا الشأن)[2].

المطلب الثاني: الموقف الأمريكي من نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس بعد عملية التسوية.

بعد تسلّم الرئيس "جورج بوش" الأب مقاليد الحكم عام 1989، أتخذ الكونغرس الأمريكي القرار رقم 106 في 1990/5/22 الخاص بنقل السفارة، ولكن الرئيس بوش عارض هذا القرار لأنه يؤثر على مسار عملية التسوية التي انطلقت بعد مؤتمر مدريد، وانفردت الولايات المتحدة برعايتها، لأن مصير مدينة القدس يتحدد من خلال المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ودخلت الإدارة الأمريكية في صراع علني مع الحكومة الإسرائيلية آنذاك برئاسة "إسحق شامير" ، بسبب رفض الأخيرة إعلان وقف النشاط الإستيطاني، مما اضطر الإدارة الأمريكية لإعلان تجميد ضمانات القروض الممنوحة للحكومة الإسرائيلية والبالغة 400 مليون دولار في حينها.

وبعد تسلم الرئيس "بيل كلينتون" مهامه أعاد اللوبي الصهيوني نشاطه داخل الكونغرس الأمريكي لاستصدار قرارات تحسم مستقبل القدس قبل أي تسوية سياسية مع الفلسطينيين، وفي العام 1995 أصدر الكونغرس تشريع نقل السفارة بقانون (قانون نقل السفارة الأمريكية للقدس)، بعد أربعة أسابيع فقط من توقيع اتفاق أ وسلو2 (طابا) في البيت الأبيض ونص القانون على إلزام الإدارة بالمباشرة في بناء السفارة في موعد لا يتجاوز 1996/12/31، ويتم نقل السفارة إلى المبنى الجديد في القدس في موعد لا يتجاوز 1999/9/13، وهو التاريخ الذي كان مقرراً في اتفاق أوسلو لإنجاز المفاوضات النهائية الإسرائيلية – الفلسطينية، التي نصت عليها اتفاقية إعلان المبادئ "أوسلو"، أو متى يحين الوقت المناسب(من المعروف أن "كلينتون" في حملته الانتخابية لمنصب الرئاسة كان قد أكد تأييده والتزامه بأمن إسرائيل باعتبارها الحليف الديمقراطي الوحيد في الشرق الأوسط، بل أنه ذهب أبعد من ذلك في عدد من المسائل الهامة، منها التزامه بالاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل بالرغم من عدم ربط نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في فترة زمنية اعتمادا على نتيجة المفاوضات الحالية)[3].

وكان الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" قاوم التشريع الذي عرف بتشريع القدس الذي تم إقراره خلال فترة ولايته الأولى عام 1995، ووافق عليه مجلس الشيوخ بأغلبية ساحقة (93) مقابل (5) أصوات ضد، واعترض عليه الرئيس كلينتون باعتبار التشريع إعتداء على صلاحيات الرئيس الحصرية في السياسة الخارجية الواردة بالدستور، ويتعارض مع مبدأ فصل السلطات، لكنه قال إنه سيحترمه ويلتزم بتنفيذه، وأن فتح سفارة للولايات المتحدة في أي دولة في العالم لأسباب تتعلق بالسياسة الخارجية

1. http://www.noonpost.org/content/15813.
2 يعقوب، نقل السفارة إلى القدس.. مشروع الترشح الرئاسي الأمريكي، صفحة مدينة القدس،2017/1/20.
3 العرقان، القدس في المواقف الدولية والعربية والإسلامية، ص (54).

هي حصراً من صلاحيات الرئيس الدستورية، وقد انصاع الكونغرس لتهديد البيت الابيض وأدخل تعديلاً على القانون ينص على منح الرئيس حق تأجيل تنفيذ القانون كل ستة أشهر، ومنذ ذلك الحين واظب أي رئيس أمريكي على إصدار أمر بتأجيل العمل بالقانون كل ستة اشهر، و في فترة رئاسة "كلينتون" صدر آخر أمر تأجيل لنقل السفارة في 2000/12/19، وجاء على شكل رسالة موجهة من الرئيس الأمريكي إلى وزيرة الخارجية (مادلين أولبرايت)، يطلب منها العمل على وقف العمل بتشريع القدس، وخاصة الجزء المتعلق بنقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس، وذلك حماية لمصالح الأمن القومي الأمريكي، وهو ذات المبرر الذي استخدمه رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية المتعاقبون، لاتخاذ قرار تأجيل نقل السفارة.[1*]

وكان الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" بعد تسلم منصبه ملتزماً بالموقف الأميركي الرسمي القائل بأن وضع مدينة القدس تحدده نتيجة المفاوضات النهائية الفلسطينية – الإسرائيلية، وأن نقل السفارة يضر بالأمن القومي الأمريكي، و بتأجيل تنفيذ قانون نقل السفارة لأكثر من مرة يكون الرئيس كلينتون قد دشن لمبدأ التأجيل المتتالي لتطبيق هذا التشريع كصلاحية مطلقة للرئيس، علماً أنه ردد مقولة بأن "القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل"، أثناء الحملة الدعائية للإنتخابات الرئاسية، وأن القدس ستبقى موحدة و لن تقسمّ ثانية.

وبعد إصدار الكونغرس الأمريكي قانون نقل السفارة، أرجأ رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية المتعاقبون نقل السفارة إلى مدينة القدس، وفقاً للقانون الذي يعطي الرئيس الأمريكي صلاحية التأجيل لمدة ستة أشهر، كونه هو المسؤول الأول عن السياسة الخارجية للبلاد وفقاً للدستور الأمريكي.

واستغل اللوبي الصهيوني المناصر لإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية فترة وجود الرئيس "جورج بوش" الابن في السلطة، تلك الفترة التي شهدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما نتج عنها من صعود للتيار اليميني والمحافظين الجدد الذين كانوا يحيطون بالرئيس "بوش" ذاته ويتقلدون أرفع المناصب في إدارته خاصة التي تتعلق بالسياسة الخارجية، والذين وجدوا في أحداث سبتمبر فرصة يجب استثمارها في وضع مخططاتهم القديمة حيز التنفيذ، تلك المخططات التي تحمل طابعاً أيديولوجياً بحتاً، والتي قام على تصميمها أقرب أصدقاء إسرايل في الولايات المتحدة الأمريكية، وحلفاء اليمين الإسرائيلي بالذات.

ولم تكن القضية الفلسطينية ومدينة القدس إلا في قلب تلك الأهداف التي يسعى اللوبي الصهيوني لانجازها في تلك الفترة، و في خطوة جديدة قديمة قام الكونغرس الأمريكي بتاريخ 2002/9/26 بتقديم قانون العلاقات الخارجية رقم (H.R.1646) للرئيس الأمريكي "جورج بوش" الابن للتوقيع عليه، و تم ذلك يوم الاثنين الموافق 2002/9/30، ومع معارضة الإدارة الأمريكية لصدور هذا القرار إلا أنها لم تقم بأي إجراء لوقف القانون أو تعطيله، وربط البعض هذا الموقف لإدارة الرئيس "جورج بوش" الإبن بالانتخابات النصفية للكونغرس التي جرت يوم 11/5 /2002 في محاولة منها لكسب أصوات اليهود في الولايات المتحدة لصالح مرشحي الحزب الجمهوري، حيث تضمن القانون بنداً يعترف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل*، وفي محاولة منه لإرضاء العالم العربي والاسلامي الذي كان إلى جانب الولايات المتحدة في تحالفها لمحاربة الإرهاب، وعلى طريقة سلفه "بيل كلينتون" ذكر الرئيس بوش أن البند (214) من المادة (2) من القانون والمتعلق بنقل سفارة الولايات المتحدة

* وتنص الرسالة الموجهة من الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" إلى وزيرة الخارجية "مادلين أولبرايت" على ما يلي (بموجب الصلاحية التي يخولني إياها الدستور وقوانين الولايات المتحدة بصفتي رئيساً، أعلن تعليق العمل بتشريع القدس، بما في ذلك القسم رقم 7 (أ) من قانون القدس لعام 1995، فإنني أقرر هنا أن من الضروري حماية لمصالح الأمن القومي للولايات المتحدة بتعليق القيود المنصوص عليها في القسمين 3(ب) و7(ب) من القانون ولذلك فإنك مخولة ومصرح لك بنقل هذا القرار الى الكونغرس، وعليه يجب أن يدخل هذا التعليق حيز التنفيذ بعد نقل القرار والتقرير الى الكونغرس).

* بالإضافة إلى تضمين القانون نصاً يؤكد على أن القدس هي عاصمة إسرائيل، فقد تضمن القانون موازنة وزارة الخارجية، التي خصصت منها مائة مليون دولار كمنحة إضافية لإسرائيل لشراء أسلحة.

من تل أبيب إلى القدس، تنفيذاً لقرار الكونغرس السابق بهذا الصدد والذي تم إقراره في العام 1995، يتعارض بطريقة غير مقبولة مع سلطات الرئيس الدستورية بشأن السياسة الخارجية للولايات المتحدة والاشراف على الشق التنفيذي منها، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاعتراض في حالة الرئيسين لم يكن لأن القانون يخالف في نصوصه مبادئ القانون الدولي التي لا زالت تعتبر القدس بشقيها مدينة موحدة وتحت الوصاية الدولية ولا تقر بسيادة أي دولة عليها، ومعارضته لقرارات الشرعية الدولية، وفيه اعتداء على حقوق الشعب الفلسطيني، و مخالفة لسياسة الولايات المتحدة المعلنة، بل كان الاعتراض لاعتداء القانون على صلاحيات الرئيس الأمريكي الدستورية فقط.

وكان الرئيس "جورج بوش" الإبن تعهد كغيره في حملة ترشحه الرئاسية بأن يقوم بنقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وفي جلسة إستماع أمام لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب لوزير خارجيته "كولن باول" رد على سؤال أحد الأعضاء حول وفاء الرئيس بتعهده الانتخابي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، (إن الالتزام بنقل السفارة إلى عاصمة "إسرائيل"، التي هي القدس، ما زال قائماً كما استطرد قائلاً بأن الإدارة لم تبدأ بعد بعملية نقل السفارة على النحو الذي تعهد به بوش خلال الحملة الانتخابية بأن ينقل السفارة فور تسلمه الحكم وأضاف بأن الوضع المتأزم الراهن قد يؤجل ذلك، فنحن لم نتخذ أية خطوات حتى الآن، وذلك في ضوء الوضع الصعب القائم حالياً، وسنواصل البحث عن الطريقة التي سنقوم بنقل السفارة بها).[1]

وكان الرئيس "جورج بوش" الابن قام بتأجيل نقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس طيلة فترة وجوده في البيت الأبيض لفترتين متتاليتين، وذلك للحفاظ على العلاقة مع حلفاءه العرب في ما أسماه الحرب على الإرهاب، مستنداً لما استند إليه الرئيس السابق "كلينتون" إلى بند مصلحة الأمن القومي الأمريكي، علماً أن الرئيس (جورج بوش) الابن قال في عام 1999 في بداية حملته الانتخابية، في يومي الأول في المكتب البيضاوي سأنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، ولم يقم بنقلها بالرغم من كل الدعم الذي وفرته إدارته لإسرائيل طيلة تلك الفترة و الاتجاه المتزايد لمطابقة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط مع السياسة الاسرائيلية، لدرجة لم تعد هناك إمكانية للتفريق بين مواقف واشنطن ومطالب تل أبيب، وهذه السمة هي التي طبعت بها فترة حكم الرئيس بوش الابن.

أما فترة حكم الرئيس السابق "باراك أوباما" أعتبرت فترة اختبار حقيقي لمدى قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على فرض رؤيتها السياسية على الحكومة الإسرائيلية، في ظل العلاقة الخاصة من نوعها التي تربط بين البلدين، سيما وأن الرئيس الأمريكي كان قد طالب الحكومة الإسرائيلية في بداية حكمه بضرورة وقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وأكد أن الاستمرار بالاستيطان يعطل التسوية السياسية بين الجانبين، لكن الحكومة الإسرائيلية رفضت كل تلك المطالب، وبذل اللوبي الصهيوني الناشط في الولايات المتحدة كل جهد ممكن لإزالة تلك الضغوط على الحكومة الإسرائيلية، بل وتحول الضغط الأمريكي إلى الطرف الأضعف في المعادلة وهو الطرف الفلسطيني، وفي الجانب الآخر بقيت تتحدث وسائل الإعلام الأمريكية والعربية عن توتر غير مسبوق في العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وهو في حقيقة الأمر لا يعدوا كونه حالة من التنافر الشخصي بين رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" والرئيس الأمريكي "باراك أوباما".

و كان الرئيس (باراك أوباما) في حملته الانتخابية، والحزب الديمقراطي سلك ذات الدرب الذي سلكه كل مرشحي الرئاسة الأمريكية في حملاتهم الانتخابية من إعلان الدعم الأمريكي لدولة إسرائيل والاستعداد التام لدعمها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وتأكيد التحالف الخاص معها، والتأكيد على أن مدينة القدس هي العاصمة الموحدة لدولة إسرائيل، ويعتبر الرئيس ريجان أول من سنّ هذه السنة إبان ترشحه لفترة رئاسية ثانية عام 1984، حيث قال: "ربما أدرس نقل السفارة الأمريكية إلى القدس"، وتبعه في ذلك كل من ترشّح للرئاسة.

1 Baul,2001.

وفي مؤتمر الحزب الديمقراطي 2012 الذي أكد ترشيح الرئيس "باراك أوباما" مرة أخرى لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية لفترة ولاية ثانية، أقر مؤتمر الحزب البرنامج الانتخابي لمرشح الرئاسة والذي قام (بالتصويت ثلاث مرات على إدخال جملة في البرنامج الانتخابي تنص على أن "القدس عاصمة إسرائيل"، وقالت وكالة "رويترز" إن عدد الرافضين لتلك العبارة كان أكثر من الموافقين عليها لكن القرار بالموافقة عليها كان مفاجئا، وقد تدخل الرئيس أوباما –الذي ينتقده الجمهوريون بشدة بشأن مسألة إسرائيل– شخصيا لإدراج بند "القدس عاصمة إسرائيل"، وبند آخر متعلق بالإيمان بالله، لم يكونا ضمن البرنامج الذي تبناه مؤتمر الحزب الديمقراطي، وقال حاكم ولاية أوهايو (تيد سترايكلاند) الذي يترأس اللجنة المكلفة بصياغة البرنامج إن "الرئيس أوباما يقر بأن القدس هي عاصمة إسرائيل ويجب أن يقر برنامج حكومتنا الأمر ذاته)[1].

ومن الجدير بالذكر أن البرنامج الانتخابي للحزب الديمقراطي في حملة الرئاسة الأولى 2008 نص على أن "القدس هي عاصمة إسرائيل وستبقى عاصمة لها"، وكان هناك اقتراح بإسقاطها في العام 2012 لكن تسبب هذا الإقتراح في انتقادات من مرشح الرئاسة الجمهوري (ميت رومني) وجمهوريين و آخرين، وهو ما دفع الديمقراطيين إلى إعادتها للبرنامج الانتخابي في المؤتمر الأخير.

وشهدت فترة ولاية الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) محاولات حثيثة لبعث الحياة في مفاوضات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية، التي كانت متوقفة منذ وصول (بنيامين نتنياهو) للحكم، وفي إشارة تعبر عن اهتمام فعلي قام الرئيس الأمريكي بعد يوم من توليه منصب الرئاسة – بتعيين السيناتور السابق (جورج ميتشل) مبعوثا خاصا للسلام في الشرق الأوسط، بعد أن وُصف بأنه "ذو مواهب خارقة في التفاوض" لكونه مهندس السلام في إيرلندا الشمالية، وبإسناد الملف لوزير الخارجية (جون كيري) مباشرة في فترة ولايته الثانية، إلا أن التعنت الإسرائيلي ورفض تجميد الاستيطان كشرط مسبق لاستئناف مفاوضات السلام، كان السبب الأول في عدم التقدم في عملية السلام أو إحياء المفاوضات بشكل جدي، (تراجعت مطالب الولايات المتحدة الأمريكية من الحكومة الاسرائيلية المتمثلة بضرورة وقف الاستيطان أو تجميده في الضفة الغربية كي يتم العودة للمفاوضات، كما ورد في تقرير (جورج ميتشل)، وخريطة الطريق الدولية الصادرة عن اللجنة الرباعية، إلى القبول والترحيب بالتجميد الجزئي المؤقت للاستيطان الذي أقدمت عليه حكومة نتنياهو، إلى بذل جهود مضنية لإقناع إسرائيل بتجميد يستثني القدس، و تلك المرة الأخيرة التي تطالب بها إسرائيل بتجميد مماثل)[2].

حتى المحادثات التي تم إطلاقها بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والتي كانت مسقوفة زمنياً بثمانية أشهر، انتهت من دون نتائج تذكر ولم تقم الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على الحكومة الاسرائيلية بتقديم أي شيء أو الاستمرار في تجميد المستوطنات، (ولم يجد أوباما آلية لتحريك خريطة الطريق بعد التعطيل الإسرائيلي لآلية وقف الاستيطان، سوى اللعب خارج الميدان ومطالبة الدول العربية بالتطبيع مع إسرائيل، للمساعدة في السلام، أي لإسقاط المبادرة العربية للسلام، التي ترهن التطبيع مع العدو بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وإقرار حق العودة وقيام الدولة، وإنهاء كل اوراق الضغط على إسرائيل)[3].

ونتيجة لتعنت الحكومة الإسرائيلية، اختارت الولايات المتحدة سلوك السبل ذاتها التي سلكتها الإدارات السابقة في التركيز على إدارة الصراع بدلاً من حله، لأن حله لا يتم إلا بالضغط الجدي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على الحكومة الإسرائيلية، وهذا يعني الكلفة السياسية العالية في الداخل الأمريكي نتيجة لنشاط اللوبي الصهيوني الهام والمؤثر داخل الولايات المتحدة الأمريكية، الذي استنفر كل قواه بمجرد محاولة الرئيس (باراك أوباما) ممارسة الضغط على الجانب الإسرائيلي،

1 Ted,2012

2 الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001–2011، ص (218).

3 بلقيز،عن خطاب أوباما في القاهرة والقضية الفلسطينية، صحيفة الخليج، الشارقة، 2009/7/10.

مستثمراً المزايدات التي يمارسها الحزبان الجمهوري والديمقراطي بهذا الخصوص، (فإن توجهات أعضاء الكونغرس لم تتطابق مع الرأي العام الراجح لدى الغالبية، وقد ترجمت هذه التوجهات في العديد من الأنشطة فعلى سبيل المثال في 10 آب/ 2009، وجه حوالي 71 عضوا في مجلس الشيوخ خطابا إلى الرئيس أوباما تضمن ضرورة قيامه بتشجيع القادة العرب على التطبيع مع إسرائيل، وكان النائب (دان بورترن) في 6 آب/2009 قد عرض مشروع قانون طالب فيه إدارة أوباما بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس بحلول عام 2012، وإلغاء سلطة الرئيس الأمريكي في تأجيل نقل سفارة واشنطن من تل أبيب إلى القدس)[1].

وتجدر الإشارة إلى أن إدارة الرئيس (باراك أوباما) استخدمت الفيتو ضد مشروع قرار تقدمت به فلسطين لمجلس الأمن الدولي لإدانة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس في شباط /2011، و يمثل ذلك استمراراً لنهج أمريكي منذ عام 1989، استخدمت الإدارات الأمريكية المتعاقبة حق النقض في مجلس الأمن الدولي للحيلولة دون استصدار قرارات تدين النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس.

وفي موضوع نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس سلك الرئيس "باراك أوباما" درب من سبقوه من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الشأن طيلة فترة رئاسته التي امتدت ثماني سنوات، وقام بتوقيع قرار تأجيل العمل بقانون نقل السفارة كل ستة أشهر، متذرعاً بالحجة ذاتها وهي اعتبارات الأمن القومي الأمريكي، وكان آخر قرار وقعه بهذا الشأن في نهاية ولايته في شهر ديسمبر/ 2016، بعد انتخاب خلفه (دونالد ترامب) وقبل تسلم الأخير السلطة رسمياً في يناير من العام 2017، حتى أن الرئيس "اوباما" قام بتحذير خلفه "دونالد ترامب" علناً من اتخاذ قرار بنقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس.

و قبل أقل من شهر على تسلم (دونالد ترامب) الرئيس الخامس والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية مقاليد الحكم رسمياً، سمحت إدارة الرئيس (باراك اوباما) بتمرير القرار رقم "2334"* في مجلس الأمن الدولي، بامتناعها عن التصويت على القرار الذي تقدمت به دول "السنغال ونيوزلندة وماليزيا وفنزويلا"، لإدانة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، مما أحدث ردود فعل إسرائيلية غاضبة، وصرح حينها الرئيس المنتخب "دونالد ترامب" ضد القرار علناً وأكد في تصريح له معقباً على القرار، أن الأمور بعد 20 كانون الثاني – موعد تسلمه السلطة حسب الدستور الأمريكي– لن تكون كما قبلها.

إدارة الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس:

الرئيس الخامس والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية، القادم الجديد للبيت الأبيض الذي تخلو سيرته الذاتية ولو من مهمة سياسية واحدة شغلها في حياته، الرئيس الذي كان فوزه صدمة لغالبية وسائل الإعلام الأمريكية التي تجندت ضده، و لم تخل حملته الانتخابية من الصخب وإثارة الجدل حول العديد من القضايا الهامة، وتصريحاته التي استفزت قطاعات واسعة وشرائح هامة في المجتمع الأمريكي كالمهاجرين، والمرأة، ووسائل الإعلام، والمسلمين، ولم يقف الحد عند الداخل الأمريكي بل تعداه ليطال العديد من الدول كالمكسيك والصين، أو الحلفاء المقربين للولايات المتحدة كاليابان والاتحاد الأوروبي ودول الخليج، وتجدر الاشارة أنه بعد استلامه السلطة فعلياً كرئيس لأكبر دولة في العالم، اختلف تعامله مع العديد من الأمور السابق ذكرها، فلماذا لم تندرج قضية نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في ذات الإطار؟ وكان الرئيس (دونالد ترامب) وعلى

1 أوباما، أوباما والرؤى البديلة لتجميد الاستيطان الإسرائيلي: محورية تجميد الاستيطان في تقدم عملية التسوية،" شبكة النبأ المعلوماتية، 7 أيلول/، 2009.

* قرار 2334 هو قرار تبناه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 23 ديسمبر 2016، حث على وضع نهاية للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، ونص القرار على مطالبة إسرائيل بوقف الاستيطان في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وعدم شرعية إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض المحتلة منذ عام 1967، وهو أول قرار يُمر في مجلس الأمن متعلق بإسرائيل وفلسطين منذ عام 2008.

درب من سبقوه خلال حملة الانتخابات الرئاسية ألقى كلمة أمام لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية الأمريكية (AIPAC)*، قام خلالها بتأكيد التحالف الأمريكي الإسرائيلي الخاص، والدعم الذي يتوجب على الولايات المتحدة أن توفره لدولة إسرائيل في كل المحافل الدولية، و تأكيده على أنه سيقوم بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس فور تنصيبه، وفي كلمته أمام "الآيباك" قال (إن تمجيد الإرهاب هو عائق كبير أمام السلام، وأن الرئيس (باراك أوباما) قام بالضغط على حلفاء الولايات المتحدة، وعلى الفلسطينيين أن يجلسوا لطاولة المفاوضات وهم يعلمون أن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل حتماً غير قابلة للكسر، وأن يقبلوا إسرائيل كدولة يهودية وستبقى للأبد كذلك، وأبدى تفاخره بأن حفيده يهودياً)[1].

و كما أسلفنا درجت العادة على مدار الثلاثة عقود الماضية، أن يتخذ مرشحي الرئاسة الأمريكية موضوع محاباة إسرائيل، في انتخابات الرئاسة الأمريكية و قضية نقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، موضوعاً للمزايدة الانتخابية، طمعاً في الأصوات اليهودية، أو الأمريكية المناصرة لإسرائيل، وبالدعم المالي الذي تسمح به طبيعة النظام السياسي الأمريكي، وكما رأينا أنه لم يقم أي من هؤلاء الرؤساء (بوش الأب، كلينتون، بوش الإبن، أوباما) بتنفيذ هذا الوعد الانتخابي، بل قام كل منهم بتجميد العمل بقانون نقل السفارة كل 6 أشهر كما ينص القانون ذاته وذلك لاعتبارات الأمن القومي الأمريكي، إذن ماهو المختلف بالنسبة للرئيس "دونالد ترامب"؟، وما هي الدوافع وراء قراره بنقل سفارة بلاده في إسرائيل من مدينة تل أبيب إلى مدينة القدس في قطيعة واضحة مع السياسة الأمريكية المتبعة تجاه مدينة القدس منذ سبعة عقود؟

أولاً: أن فريق العمل الذي اختاره ترامب لإدارته دفعه نحو خطوة متقدمة عن الرؤساء الأمريكيين السابقين في هذا الاتجاه سيما وأنه أحاط نفسه بجزءٍ هام من هؤلاء المستشارين، وتقلد بعض المستشارين في حملة (دونالد ترامب) مواقع حساسة في إدارته خاصة ما يتعلق بالشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، فوزير خارجيته في حينها (ريكس تيليرسون) يَعتبر إسرائيل الحليف الأكثر أهمية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، على الرغم من إشارات حول علاقاته بجماعات المصالح البترولية، وأسند الرئيس ترامب مهمة منسق عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين لصهره (جاريد كوشنير) المعروف بعلاقاته باليمين الإسرائيلي، عوضاً عن أنه يهودي الديانة وهذا أمر هام حين نتحدث عن قضية ذات بعد ديني مثل القدس، أضف إلى ذلك تعيين المحامي (ديفيد فريدمان) مستشاره في الحملة الرئاسية، سفيرًا للولايات المتحدة لدى إسرائيل والمعروف عنه عدم اقتناعه بحل الدولتين، (وهو يهودي أمريكي من الداعمين للاستيطان، فهو يشغل منصب رئيس منظمة "الأصدقاء الأميركيين لمستوطنة "بيت إيل" المقامة في رام الله، وهو من المؤيدين لنقل السفارة إلى القدس، حيث قال في بيانٍ له ":إننا نريد العمل من أجل السلام، ونتطلع إلى تحقيق ذلك من سفارة الولايات المتحدة في العاصمة الأبدية لإسرائيل– القدس)[2].

ثانياً: لا يمكن إغفال أهمية ونشاط اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيره على قرارات الرئيس المتعلقة بالسياسة الخارجية ذات الصلة بالصراع العربي– الإسرائيلي، وعلى قرارت مستشاري الرئيس، و في حملته الانتخابية ألقى دونالد ترامب خطاباً أمام منظمة (الآيباك)، باعتبارها صاحبة اليد الطولى في حشد الدعم لدولة إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية والمقصد المحتوم لكل المرشحين للرئاسة، و تعهد في خطابه بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وبعد هذا الخطاب قام رجل الأعمال الملياردير اليهودي،(شيلدون أديلسون)، مالك الكازينوهات الشهير في لاس فيغاس، والداعم للجمهوريين، إلى دعم حملة ترامب الإنتخابية، و تبرع بمبلغ عشرين مليون دولار إلى إحدى اللجان السياسية ثم تبرع مرةً أخرى بقيمة مليون ونصف المليون دولار لتنظيم مؤتمر الحزب الذي أعلن ترامب مرشحه الرئيسي' وبعد انتخاب ترامب رئيساً واصل

* و هي أقوى جمعيات الضغط على أعضاء الكونغرس الأمريكي، هدفها تحقيق الدعم الأمريكي لإسرائيل، لا تقتصر الأيباك على اليهود بل يوجد بها أعضاء ديموقراطيون وجمهوريون، تم تأسيسها في عهد إدارة الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور.

1 دونالد ترامب، من خطاب مرشح الرئاسة الأمريكي "دونالد ترامب" أمام لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية – الأمريكية (AIPAC)، 2016.

2 يعقوب، مرجع سابق، 2017

إديلسون تذكيره الدائم بضرورة تنفيذ وعده الانتخابي، عوضاً عن أن توقيت هذا الإعلان يساعد أقطاب الحزب الجمهوري في الحصول على الدعم اللازم من اللوبي الصهيوني للانتخابات النصفية للكونغرس التي سيتم تنظيمها في تشرين الثاني من العام 2018.[1]

ثالثاً: لكسب موقف الجماعات الانجيلية المتصهينة: (حيث يمثل الإنجيليون نحو25% من الشعب الأميركي، وصوت نحو 80% من البيض منهم لمصلحة ترامب في الانتخابات الرئاسية الأخيرة[2]، وقال أستاذ القانون في جامعة نورث ويسترن الأميركية (يوجين كونوفيتش) الذي يدعم خطوة نقل السفارة، إن القيام بذلك يعني أن ترامب سيكسب مصداقية بين مؤيديه، وأشار إلى أن الموضوع "كان وعداً صريحاً في الحملة، والقيام بذلك سيساعد في تقوية قاعدته وتعزيز الدعم من الجمهوريين في الكونغرس، واعتبرت (لوري كاردوزا–مور) من مسؤولي الكنيسة الإنجيلية في الولايات المتحدة أن العديد من الناخبين المتدينين الذين اختاروا التصويت لترامب يراقبونه بحذر لضمان عدم تراجعه عن تعهده، وأكدت أن "تعهده بنقل السفارة كان بمثابة نقطة حاسمة لكثير من الإنجيليين)[3].

رابعاً: إضافة للأسباب سالفة الذكر حول أهمية الطاقم المحيط بالرئيس، واللوبي الصهيوني، والجماعات الانجيلية، يجب علينا أن نشير إلى المتغير الجديد في معادلة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والقضية الفلسطينية، وهو الوضع العربي أو ماصطلح على تسميته "الربيع العربي"، فالبعض اعتبرها "ثورات" قامت بها الشعوب ضد سياسات الفقر والظلم والاستبداد والتبعيّة، وأن هذه الثورات ستؤثر لاحقًا بشكل إيجابي على القضيّة الفلسطينيّة لتعود قضيّة العرب المركزيّة، ورأى البعض الآخر بأن ما جرى هو مؤامرة خارجيّة تستهدف استقرار الدول العربيّة.

إلا أن ما آلت إليه الأمور في العالم العربي من فوضى وعدم استقرار وتفكك نموذج الدولة الوطنية في بعض الدول مثل (ليبيا، اليمن، سوريا) جعل هذه الثورات تنعكس سلباً على القضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية للعرب، و تنحيتها من أن تكون في صدارة المشهد العربي والدولي، حيث أن كل دولة باتت منهمكة في لملمة جراحها، وأصبح كل ما يحدث خارجها ثانوياً، بما في ذلك القضية الفلسطينية، وأصدق تعبير لهذه الحالة هو وسائل الإعلام العربية التي لم تعد القضية الفلسطينية تتصدر أخبارها، أضف إلى ذلك إعادة رسم المحاور في المنطقة ودخول العامل المذهبي في بعض الأحيان أدى لمزيد من التشرذم العربي.

ولم يعد المتابع للوضع العربي والإقليمي بحاجة لجهد ليستنتج أن الدول العربية لم يعد لها حراكاً قوياً وكبيراً ومؤثرًا وقادراً على مقاومة السياسات الأمريكية، ومن هنا نرى أن هذا الوضع يعتبر مثالياً للولايات المتحدة الأمريكية لتقوم بتمرير أجندة كانت غير قادرة على تمريرها سابقاً، و أن تكلفة فرضها حالياً ستكون أقل منه بكثير فيما لو قامت بفرضها سابقاً.

لم تحدد الأوضاع الداخلية في الولايات المتحدة خيارات ترامب فقط، بل أيضًا الوضع العربي والإقليمي الراهن الذي يعاني من تمزق وحروب أهلية وانهيار في الدول الوطنية[4]، تلك الظروف التي رأت فيها الولايات المتحدة الامريكية فرصة سانحة لفرض وقائع كانت تجد صعوبة في فرضها سابقاً.

الخلاصة:

خلصت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج الهامة حيال مواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه مدينة القدس، ومن أهم هذه النتائج، ما يلي:

1 Trump's, 2017
2 McQuilkin, 2016
3 أسئلة–عن–نقل–السفارة–الأميركية–للقدس، الجزيرة
4 studies.aljazeera.net,2017

1_ سياسة الولايات المتحدة تجاه مدينة القدس جزء لا يتجزأ من السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، والتي ترتبط بالعوامل الداخلية داخل الولايات المتحدة ذاتها.

2_ تتبع مواقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس منذ العام 1967 وحتى الآن يظهر تطور هذه المواقف سلبا لصالح "إسرائيل.

3_ بعد اتفاق أوسلو أخذ الموقف الأمريكي من قضية القدس يتعامل على أنها مكاناً متنازعاً عليه وليسر أرضاً محتلة.

4_ أسهمت الولايات المتحدة إسهاماً كبيراً في حصر المفاوضات بشأن قضية القدس في أجزاء من الجزء الشرقي للمدينة بعد أن قلصته قبل ذلك بالشق الشرقي للمدينة، بعد أن كانت تطرح قضية القدس في المفاوضات بشقيها الشرقي والغربي، ومتوافقة بذلك مع المواقف "الإسرائيلية.

5_ بعد الاحتلال الاسرائيلي للجزء الشرقي من المدينة عام 1967، صوتت الولايات المتحدة إلى جانب القرارت التي أدانت الممارسات الإسرائيلية، أو امتنعت عن التصويت، لكن الصورة اختلفت في الثلاثة عقود الأخيرة فأخذت الولايات المتحدة إما تعطل صدور القرار من خلال استخدام "الفيتو"، أو التصويت بالامتناع.

6_ بعد أحداث سبتمبر/2001 تصاعد تأثير الجانب الديني على الموقف اللأمريكي من قضية القدس، في تزامن مع صعود تاثير اليمين المسيحي المتصهين في الولايات المتحدة، في الإدارات الجمهورية بالذات.

7_ كان لنشاط اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، واليمين المسيحي (الجماعات الانجيلية المتصهينة)، و الوضع الاقليمي أثر مباشر على قرار إدارة الرئيس ترامب بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، ونقل سفارة الولايات المتحدة إليها.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

1. أبو خلف، نايف وآخرون.(2011).دراسات فلسطينية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
2. أبو عمشة، رويد.(2009). الطرف الثالث في المفاوضات"دور الولايات المتحدة في رعاية مشاريع التسوية في الصراع الفلسطيني _الإسرائيلي"كامب ديفيد 2000 نموذجا")، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس.
3. أبو عمشة، رويد.(2014). السلوك التصويتي للولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، 1988–2008، رسالة دكتوراة منشورة، جامعة القاهرة.
4. الأسدي، عبده.(1995) المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية، صامد الاقتصادي، السنة السابعة عشرة عدد (101) تموز– أيلول.
5. أوباما والرؤى البديلة لتجميد الاستيطان الإسرائيلي: محورية تجميد الاستيطان في تقدم عملية التسوية،" شبكة النبأ المعلوماتية، 7 أيلول/، أسئلة عن نقل السفارة الأمريكية للقدس، 2009، http://www.annabaa.org/nbanews/2009/09/043.htm.
6. الخالدي، وليد،(2017).أرض السفارة الأمريكية في القدس – الملكية العربية والمأزق الأمريكي)،ط2. ترجمة سميرة خوري، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
7. سعد، فؤاد.(1995). الموقف الأمريكي وقضية القدس. مجموعة محاضرين، دفاعا عن عروبة القدس، مطبوعات التضامن، منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الاسيوية، القاهرة.
8. السيد، نادية.(1992). "نشاط ووثائق الأمم المتحدة،" السياسة الدولية، العدد 107 يناير.
9. شعبان، إبراهيم.(2011). القدس في قرارات الأمم المتحدة. القدس، جمعية الدراسات العربية.
10. عبد الاله بلقيز، عن خطاب أوباما في القاهرة والقضية الفلسطينية، صحيفة الخليج، الشارقة، 2009/10/7. http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/b26fa183-45a8-4dcf-82de-5f3bd5fad45a
11. عبد الله راشد العرقان.(2004). القدس في المواقف الدولية والعربية والإسلامية. بدون دار نشر، بيروت.
12. قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي،1975 –1981،(1994). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد الثاني، ط1.
13. قريع، أحمد.(2005). الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات. من أوسلو إلى خريطة الطريق 2. مفاوضات كامب ديفيد "طابا واستوكهولم"، 1995–2000، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
14. محمد بسيوني، "القدس بين فرض الأمر الواقع والتهويد،" الأهرام، 8 / 9 / 2009. http://www.estqlal.com/article.php?id=29337
15. محمد رشيد عناب.(2001). الاستيطان الصهيوني في القدس، 1967–1993 ،دار الشروق، عمان.
16. مذكرات متبادلة بين حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية وحكومة إسرائيل(1965): Her Majestys Office, Treaty Series,No.53. .
17. من خطاب مرشح الرئاسة الأمريكي "دونالد ترامب" أمام لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية – الأمريكية، 2016/3/21." Trump's Speech to AIPAC," Time, March 21, 2016, accessed on 11/12/2017, at: https://goo.gl/nd6qwa.
18. الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث (ص – ك)، ط1، دمشق، 1984.

19. نقل السفارة إلى القدس.... مشروع الترشح الرئاسي الأمريكي، عبد الكريم يعقوب، http://www.alquds-online.org/index.php?s=articles&id=517،2017/1/20

20. هنية، أكرم. (2001). أوراق كامب ديفيد، شركة مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، رام الله.

21. الوادية، أحمد.(2013). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001–2011، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. 10- http://www.noonpost.org/content/15813.
2. 11- The Jerusalem Post 9/3/2001.
3. 12- http://www.aljazeera.net/news/international/2012/9/6/.
4. 13- http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2017/12/171211121619961.html.
5. 14- http;//www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews.
6. 8 Steve McQuilkin, "White evangelicals just elected a thrice-married blasphemer: What that means for the religious right," U.S.A Today, November 10, 2016, accessed on 11/12/2017, at: https://goo.gl/gJCKYZ.
7. 9- http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/11/12.
8. Camille Mansour.(1993)"The Palestinian Israeli Peace: Negotiations:An Orereview and Assessment" Journal of Palestine Studies, Vol.22, no.3 spring
9. Gergen, David R.(1999) (The Media and International Relations and Foreign Policy) in David L.Baren and Edward j. Perkins (eds) (Preparing American Foreign Policy For the 21Century), University of Oklahoma Press, Norman.
10. Government Printing office, Washington, D.C,(1969). United States Policy in Near East Crisis U.S.
11. Mahee, George,(1999) Optimism and Advice about America and The World of The Twenty–First Century in David L.Baren and Edward j.Perkins(eds) (Preparing American Foreign Policy For the 21 Century), University of Oklahoma Press, Norman.
12. Report on Israeli Settlement(1991). OP.Cit. Vol.I, No_5, Sep.
13. Report on Israeli Settlement.(1994)., OP.Cit., Vol.4, No_6, Nov.1994.

Report on Israeli Settlement.(1995)., OP.Cit, Vol.5, No_.4, Jul.1995.